

عقب رصد عدة مخالفات جسيمة

الطبيباني: إحالة 7 ملفات تتعلق بشبهات فساد إداري ومالي إلى "النيابة"

دون وجه حق إضافة إلى التزوير في أوراق رسمية ووجود تجاوزات مالية وإدارية تخالف القوانين واللوائح المنظمة للعمل في وزارة التربية.

وذكرت الوزارة أنه تم تقديم كل المستندات المتعلقة بشبهات الفساد المالي والإداري المرصودة وإرفاقها مع كل ملف على حدة ليتسنى للجهات المعنية اتخاذ الإجراءات اللازمة وتمكين القضاة من أخذ مجراها القانوني بكل شفافية ونزاهة. وأشارت إلى أنه يجري حالياً تدقيق وبحث ملفات أخرى جديدة ويتم التعامل معها وفق الإجراءات القانونية المعمول بها في وزارة التربية وفي حال ثبوت المخالفات سيتم تحويلها إلى النيابة العامة.

"التربية" تضع في أولوياتها بناء منظومة تربوية متكاملة تركز على الكفاءة والعدالة

المساءلة ليست خياراً بل واجباً وطنياً تفرضه الأمانة وتدعمه الإرادة السياسية

الجهود والعمل بروح الفريق الواحد لتحقيق الأهداف المنشودة والارتقاء بالمنظومة التعليمية إلى أعلى المستويات. في السياق أفادت وزارة التربية في بيان لها بأن المخالفات التي تم رصدها جرى بحثها شملت استخدام السلطة الوظيفية لتحقيق منافع شخصية والاستيلاء على المال العام

مواصلة الوزارة جهودها في تعزيز الشفافية وترسيخ مبادئ العدالة لضمان مستقبل تعليمي مشرق للأجيال القادمة. ودعا جميع العاملين في مختلف قطاعات "التربية" إلى تحمل مسؤولياتهم الوطنية والمهنية والمساهمة الفعالة في تحقيق رؤية الوزارة الإصلاحية مبيّناً أن الارتقاء بالتعليم مسؤولية جماعية تتطلب تضافر



وزير التربية

الوزارة تعمل بالتنسيق مع مختلف الجهات المعنية على تعزيز نظم الرقابة الداخلية وضمان عدم تكرار المخالفات التي قد تؤثر على سير العملية التعليمية. وأكد الوزير الطبيباني أن المساءلة ليست خياراً بل

القانون سيأخذ مجراه دون استثناءات وأي تجاوز أو إخلال بالمسؤولية لن يواجه إلا بالحزم

سنواصل تنفيذ الخطة الإصلاحية لتحقيق الأهداف المنشودة والقضاء على كل أوجه الفساد

الحزم والضرب بيد من حديد على كل من تسول له نفسه المساس بمصلحة الوطن.

وأفاد بأن "التربية" ستواصل مسيرتها في معالجة مواطن الخلل ومحاسبة التجاوزات بكل شفافية ولن تتردد لحظة في اتخاذ الإجراءات اللازمة لحماية المال العام وصور أمانة التعليم لافتاً في الوقت ذاته إلى أن

كان إدارياً أو مالياً أو تعليمياً إن وجد". وذكر أن "التربية" تضع في أولوياتها بناء منظومة تربوية متكاملة تركز على الكفاءة والعدالة والعمل المؤسسي السليم بما يضمن توفير بيئة تعليمية تزيهه مبيّناً أن الوزارة لن تتهاون في محاسبة كل من يثبت تورطه أو يتهاون في أداء الأمانة "حيث إن المرحلة الحالية تتطلب

أعلن وزير التربية المهندس سيد جلال الطبيباني إحالة سبعة ملفات إلى النيابة العامة تتعلق بشبهات فساد مالي وإداري عقب رصد عدة مخالفات جسيمة لاسيما بعد تفعيل دور مكتب التفتيش والتدقيق التابع لمكتب الوزير الذي يقوم بدوره الرقابي الداخلي على قطاعات الوزارة. وأكد الوزير الطبيباني في تصريح صحفي أمس الخميس أن الوزارة ماضية في تطبيق أعلى معايير الشفافية والنزاهة وأن القانون سيأخذ مجراه دون استثناءات وأي تجاوز أو إخلال بالمسؤولية لن يواجه إلا بالحزم والمساءلة مشدداً على أن لا أحد فوق القانون "وسنواصل تنفيذ الخطة الإصلاحية لتحقيق الأهداف المنشودة والقضاء على كل أوجه الفساد سواء

"الهلال الأحمر" تتبرع بمليون دينار لدعم الحملة

الحويولة: عطاء أهل الكويت في "الغارمين الوطنية"

صفحة مشرقة في سجل الإنسانية



السفير خالد المغامس

تسهم هذه التبرعات في التفريغ عن كرب الغارمين ومساعدتهم للعودة إلى حياتهم الطبيعية وفي تعزيز الاستقرار المعيشي للمتضررين. وأشاد بالتبرعات من المواطنين والشركات والبنوك والجمعيات الخيرية لما لها من أثر إنساني شديداً على أهمية تضافر الجهود بين كافة القطاعات والمؤسسات في الدولة لإنقاذ الأسر وتحقق الدعم الاجتماعي لهم.

وأكد المغامس حرص الجمعية على تاصيل قيم التكافل وتحقيق الأمان المجتمعي وسعيها الدائم لمساندة جهود الدولة في دعم المواطنين ورعايتهم مضيفاً أن مساهمتهم تأتي في إطار دورها الاجتماعي والإنساني لمساعدة العن كاهل المواطنين. وأعرب عن أمله أن

الوطنية الفالحة لسداد ديون الغارمين وذلك انطلاقاً من حرصها على تخفيف معاناة المواطنين الغارمين وذويهم.

وقال رئيس مجلس إدارة الجمعية السفير خالد المغامس في تصريح لـ "كونا" أمس الخميس إن هذا التبرع جاء تنفيذاً لتوجيهات القيادة السياسية في البلاد بضرورة تعزيز التكافل الاجتماعي ودعم المواطنين المتعثرين ماليًا.

وأكد المغامس حرص الجمعية على تاصيل قيم التكافل وتحقيق الأمان المجتمعي وسعيها الدائم لمساندة جهود الدولة في دعم المواطنين ورعايتهم مضيفاً أن مساهمتهم تأتي في إطار دورها الاجتماعي والإنساني لمساعدة العن كاهل المواطنين. وأعرب عن أمله أن



أمثال الحويولة

التاريخ بأحرف من نور أن الكويت هي أرض الخير والعطاء وأن أبناءها لا يترددون في تقديم الغالي والنفيس لخدمة مجتمعهم ووطنهم.

وكانت وزارة الشؤون قد أطلقت الحملة الوطنية الفالحة لسداد ديون الغارمين تنفيذاً لتوجيهات القيادة السياسية بتعزيز التكافل الاجتماعي ودعم المواطنين المتعثرين ماليًا وتأتي الحملة بالتعاون مع الجمعيات الخيرية والمبرات ضمن استراتيجية توطين العمل الخيري في البلاد وتهدف إلى تخفيف الأعباء المالية عن المواطنين المتعثرين.

على صعيد متصل أعلنت جمعية الهلال الأحمر عن تقديم تبرع إلى وزارة الشؤون الاجتماعية بمليون دينار كويتي "حوالي 6.6 مليون دولار أمريكي" لصالح الحملة

من يرغب في المشاركة بهذا العمل الإنساني النبيل داعية الجميع إلى اغتنام الفرصة والمساهمة في رسم البسمة وتفريج الكربات وتقديم الدعم للغارمين وإعادة الأمل والاستقرار إلى أسرهم.

وأكدت أن توجيهات القيادة السياسية الحكيمة وروح الإنسانية المتحذرة في قلوب أبناء الكويت شكلت الدافع الأساسي وراء نجاح هذه الحملة مشيرة إلى أن كل مساهمة اليوم هي زرع لخير سيحصده المجتمع غداً ومستشهدة بقول النبي صلى الله عليه وسلم "والله في عون العبد ما كان العبد في عون أخيه".

وقالت "ستبقى هذه المبادرة الإنسانية التي احتضنها أهل الكويت دليلاً ناصعاً على سمو أخلاقهم ونبل مشاعرهم وسيذكر

توجيهات القيادة السياسية وروح الإنسانية في قلوب أبناء الكويت شكلت الدافع الأساسي وراء النجاح

أكدت وزيرة الشؤون الاجتماعية وشؤون الأسرة والطفولة الدكتورة أمثال الحويولة أن الكويت اعتادت عبر تاريخها صناعة مواقف إنسانية خالدة تكتب بأحرف من ذهب وأن عطاء أبنائها في الحملة الوطنية للغارمين صفحة مشرقة جديدة تضاف إلى سجل الوطن الحافل بالعطاء والتكافل. وأعربت الدكتورة الحويولة لـ "كونا" أمس الخميس عن بالغ فخرها واعتزازها بمساهمات جميع المتبرعين من أفراد ومؤسسات وجمعيات خيرية في هذه الحملة الوطنية لافتة إلى أن هذه الروح السامية تجسد أصالة المجتمع الكويتي الذي يستشعر مسؤولياته الإنسانية والوطنية تجاه أبنائه.

وأضافت أن الحملة الوطنية "رابطها" <https://gharmeen.myfatoorah.com> مستمرة حتى 14 أبريل المقبل لإتاحة المجال لكل

«الخدمة المدنية»: ترشيح 289 من

المسجلين بنظام التوظيف المركزي



ديوان الخدمة المدنية

الديوان يستعد لفتح باب التقديم للفترة 90 للتوظيف للراغبين بالتسجيل بنظام التوظيف المركزي اعتباراً من بعد غد الجمعة إلى 11 أبريل المقبل عبر الموقع الإلكتروني الرسمي للديوان. ودعا المرشحين بدفعة اليوم لمراجعة جهة العمل مباشرة دون الحاجة لمراجعة ديوان الخدمة المدنية.

مختلف المؤهلات من فئة المؤهلين للترشيح لأول مرة إضافة إلى الذين لم يجتازوا المعايير الفنية الخاصة بجهة الترشيح والرافضين. وأوضح أن هذه الدفعة تأتي استكمالاً لخطة التوظيف الشاملة المعتمدة من مجلس الخدمة المدنية لاستكمال ترشيح كل المسجلين بنظام التوظيف المركزي. وأضاف البيان أن

أعلن ديوان الخدمة المدنية أمس الأول الأربعاء دفعة جديدة من المسجلين بنظام التوظيف المركزي قوامها 289 مواطناً ومواطنة. وقال "الديوان" في بيان صحفي إن دفعة اليوم شملت ترشيح حملة المؤهلات المتوسطة والثانوية الذين اجتازوا اختبار الدورات التأهيلية كما تم ترشيح عدد من

البلدية: فرق رصد التعديلات في تيماء والصلبية

لن تتوانى في تطبيق القانون لحماية أملاك الدولة



جانب من مناطق تيماء والصلبية

المختصة وعلى رأسها وزارة الداخلية ممثلة بشرطة البيئة إلى جانب فرق وزارة الكهرباء والماء والطاقة المتجددة. ودعا الجميع إلى التعاون مع فرق الحملة ميدانياً للقيام بمهمتها الرئيسية في إزالة كل أشكال وأنواع التعديلات على أملاك الدولة التزاماً بتطبيق القانون صوناً لحرمة أراضي الدولة والحفاظ على المصلحة العامة.

البلدية تعتزم تنفيذ حملة واسعة لفرقها من أجل إزالة التعديلات في منطقتي تيماء والصلبية بعد توجيه الإنذارات ضد المخالفين باستغلال أراضي الدولة وإعاقة الأعمال الخاصة بالخدمات العامة وأثرها السلبي على الدور الأمني. وأضاف السندان أن الحملة التفتيشية الموسعة تنفذها فرق رصد التعديلات في البلدية بالتعاون مع الجهات الحكومية

أكدت البلدية أن فرقها الخاصة برصد التعديلات على أملاك الدولة أعدت خطة ميدانية بالتعاون مع الجهات المختصة لإزالة التعديلات في منطقتي تيماء والصلبية ولن تتوانى في فرض هيبه القانون لحماية أملاك الدولة من أي تعد. وقال مدير إدارة العلاقات العامة والمتحدث الرسمي للبلدية محمد السندان في تصريح صحفي أمس الخميس إن

لارتكابهم شبهة جريمة الإضرار بالمال

«نزاهة» أحالت إشرافيين في المجلس الوطني للنيابة العامة



هيئة مكافحة الفساد

العامة لارتكابهم شبهة جريمة الإضرار بالمال العام الواردة في القانون رقم (1993/1) بشأن حماية الأموال العامة، والمنصوص عليها كجريمة فساد في المادة رقم (22) من القانون رقم 2 لسنة 2016 بشأن إنشاء الهيئة العامة لمكافحة الفساد والإحكام الخاصة بالكشف عن الذمة المالية.

وأكدت «نزاهة» عزمها مواصلة الجهود والإجراءات بشأن فحص وجمع الاستدلالات والتحريات في جميع المعلومات الجدية مكتملة الشروط التي ترد إليها، وتتم دائماً دور البلغيين في ممارسة دورهم في مساعدة الهيئة للوصول إلى المعلومات والبيانات اللازمة في وقائع الفساد وملزمة في الوقت نفسه بتوفير أقصى درجات الحماية والسرية اللازمة لهم والتي فرضها القانون واللائحة التنفيذية.

أعلنت الهيئة العامة لمكافحة الفساد «نزاهة» عن إحالة إشرافيين في المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب للنيابة العامة لارتكابهم شبهة جريمة الإضرار بالمال. وبيّنت «نزاهة» في بيان لها أن هذا يأتي استمراراً لجهودها الرامية لمكافحة الفساد ودرء مخاطره وآثاره وملاحقة مرتكبيه، وتفعيلاً لاختصاصها الوارد في المادة رقم 5 بند 2 من قانون إنشائها والذي «بموجبه تتولى الهيئة تلقي التقارير والشكاوى والمعلومات بخصوص جرائم الفساد المقدمة إليها ودراستها وفي حال التأكد من أنها تشكل شبهة جريمة تتم إحالتها إلى جهة التحقيق المختصة». وأشارت إلى أنه تقرر بعد التحقيق وجمع الاستدلالات إحالة الإشرافيين في المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب للنيابة